

قرار رئيس مجلس الوزراء

(رقم ٧١٥ لسنة ٢٠٠١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجولتها المعقدة في ١٩٩٨/٤/١٨ :

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة :

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرياً الأرض المملوكة للدولة والواقعة بالكيلو ٩٠.٥ طريق إسكندرية مطروح - بناحية قرية العميد - مركز الحمام - والموضحة حدودها ومعالمها بالذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثريّة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

تقع المقبرة الأثرية والبئر الأخرى بالكيلو ٩٠.٥ طريق إسكندرية - مطروح الساحلي والواقعة بقرية العميد - مركز الحمام - محافظة مطروح .

وقد تم اكتشاف المقبرة والخزان الأخرى أثناء أعمال المسحات التي قمت بالمنطقة والتي قامت بها منطقة آثار مطروح ، وقد أسفرت المسحات عن الكشف عن هذين الموقعين ، على النحو التالي :

(١) المقبرة الأثرية : وهي بحالة جيدة من النوع المنحوت في الصخر وتضم مساحة كبيرة نسبياً وتبعد المقبرة بسلم يهبط إلى أسفل مكون من درجات من الحجر الجيري يؤدي إلى صالة واسعة تظهر في مقدمتها بعض العناصر المعمارية التي تمثل أعمدة وعتب منحوت في الصخر وتظهر في جوانب وأركان المقبرة من الداخل بعض الفتحات المجانبة التي كانت تستخدم في الدفن ، وقد تم تغطية المدخل المؤدي إلى المقبرة من أعلى ببعض البلاطات ويمكن القول بأن هذه المقبرة ذات قيمة أثرية عالية ومتخصصة ، حيث إنها ربما تمثل مقبرة عائلية لأحد العائلات التي كانت تقطن هذه المنطقة ويرمز لهذه المقبرة بالحرف (أ)

(٤) خزان المياه : وهو خزان منحني صلب ونبداً من أعلى بفوهة شبه مربعة ويبلغ عمق الخزان من الداخل حوالي أربعة أمتار وهو مربع الشكل تقربياً ، وقد نجحت جوانبه بعناية ، حيث كان الغرض من استخدامه الاحتفاظ وتخزين المياه إلى أطول فترة ممكنة ويرمز لهذا الخزان بالحرف (ب) على الخريطة المرفقة بأبعاد (٢٥م × ٢٥م) بمسطح ٦٢٥م .

ونظراً لأهمية هذين الآثرين وما يوجد بهما من شواهد أثرية ، فقد طالبت منطقة آثار مطروح بضمهما إلى الأراضي الأثرية والحرم اللازم لهما ، حيث إنهما يشلان غوذجاً جيداً من المقابر الأثرية والخزانات المنتشرة في بعض أجزاء الساحل الشمالي وهما بحالة جيدة .

وحيث إن اللجنة الدائمة للأثار المصرية بجلستها المنعقدة في ١٩٩٨/٤/١٨ قد وافقت على ضم المسطح الذي يحتوى على المقبرة الأثرية والخزان الأثري والحرم اللازم لهما إلى عداد الأراضي الأثرية ، وذلك بناء على محضر المعاينة المؤرخ في ١٩٩٨/٣/١٩ مع إزام الجهة الطالبة بينما سور مبانى على نفقتها الخاصة طبقاً لمواصفات الإدارة الهندسية بالمجلس الأعلى للآثار ، ومع احتفاظ المجلس الأعلى للآثار بطريق مؤد إلى الموقعين الآثرين .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفصيل -

عند الموافقة - بإصداره .

تم حريراً في ٢٠٠١/٥/١٣

وزير الثقافة

فاروق حسني